مجتمع

نيجيريا: اقتحام سجن وفرار عشرات النزلاء

أعلن مسؤول أن مسلّحين هاجموا سجناً في جنوب غرب نيجيريا، وأطلقوا سراح عشرات النزلاء. ويُثير ثالث هجوم على السجن منذ بداية العام الجاري بأكبر دولة في أفريقيا لناحية عدد السكان، المزيد من المخاوف بشأن مدى أمان مرافق الاحتجاز في الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، حيث كافحت السلطات لوقف العنف المتصاعد. وقال المتحدث باسم مركز إصلاحية أويو في ولاية أويو، أولانريواجو أنجورين، إنّ المسلحين هاجموا المنشأة في وقت متأخر من ليل أول من أمس، وبدأ تحقيق في الحادث الذي سيكشف مدى الضرر. (أسوشييتد برس)

الأردن: حريق داخل مطعم يودي بحياة 3 أشخاص

لقي 3 أشخاص مصرعهم، إثر حريق شب في أحد مطاعم العاصمة الأردنية عمان، كما نقلت قناة «المملكة» عن مديرية الأمن العام. وأوضحت الأخيرة أن «فرق إطفاء وإسعاف الدفاع المدني تعاملت مع حريق شب داخل مطعم قرب الجامعة الأردنية نتج عنه وفاة 3 أشخاص». أضافت: «عملت فرق الإسعاف على نقل الوفيات إلى مستشفى الجامعة الأردنية». وأفادت بأن «وفاة الأشخاص ناتجة عن تعرّضهم لحروق بالغة في مختلف أنحاء الجسم، واستنشاقهم للغازات المنبعثة من الحريق»، معلنة عن فتح تحقيق لمعرفة أسباب الحريق. (الأناضول)

الاتحاد الأوروبي لن يمول الجدران الحدودية

أعلن الاتحاد الأوروبي أنّ التكتل لن يمول أي أنشطة لبناء جدران أو وضع أسلاك شائكة على حدوده، بهدف منع المهاجرين السريّين من دخول أراضيه. جاء ذلك على لسان رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، خلال مؤتمر صحافي عقدته في العاصمة البلجيكية بروكسل، مع رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي لديه موقف واضح وثابت من عدم تقديم التمويل للدول بهدف بناء «حواجز مادية» كالأسوار والأسلاك الشائكة، لمنع تدفق المهاجرين.

وقالت: «تمت مناقشة ما يسمى بتدابير البنية التحتية المادية» لمكافحة الهجرة السرية في قمة قادة الاتحاد الأوروبي». وتابعت: «المفوضية والبرلمان الأوروبي لديهما موقف مشترك منذ فترة طويلة بعدم توفير أي مبالغ مالية لتركيب أسلاك شائكة أو بناء جدران حدودية». وفي 7 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، طالب وزراء داخلية 12 دولة هي النمسا وبلغاريا وقبرص والدنمارك وإستونيا واليونان والمجر وليتوانيا ولاتفيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، الاتحاد الأوروبي بالإنفاق على تعزيز حدود الاتحاد ضد المهاجرين عبر بناء «حواجز مادية» وتقديم التمويل لذلك. وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت أن أوروبا لن تسمح بتكرار تجربة أزمة اللاجئين السوريين، ودعت إلى ضرورة معالجة أزمة هجرة الأفغان المتوقعة بعد سيطرة حركة «طالبان» على الحكم. كما حذرت الدول التي تحاول استخدام ورقة الهجرة كوسيلة للضغط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

(الأناضول)

(Getty)

النفايات «رزق» أطفال فقراء اللاذقية

عبد الله البشير

يؤثر الفقر بشكل ملحوظ في العائلات السورية. ووصل ذلك إلى الأطفال في مدن الساحل، وتحديداً اللاذقية، فقبل سنوات، كان سكان المدينة التي تقع شمال غربي سورية يسخرون من جمع أطفال القمامة، لكن اليوم بات مشهد جر طفل لا يتجاوز الـ14 من العمر عربة خلفها كيس كبير من أجل جمع أشياء ملقاة في حاويات القمامة، من كرتون ومواد تصلح لإعادة التدوير، اعتيادياً ومألوفاً.

وفيما تكشف تقارير الأمم المتحدة أن أكثر من 90 بالمائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، ما يجعل البلاد تتصدر اللائحة العالمية لمعدل الفقر وفق ما يفيد موقع «وورد باي ماب»، تدل كل المؤشرات على أن الفقراء يزدادون فقراً في اللاذقية، في حين يتمتع أغنياؤها بنفوذ وقوة.

يقول الموظف في مدينة جبلة عبد الله أبو الورد لـ«العربي الجديد»: «ينتشر في الساحل السوري عمل جمع البلاستيك والمخلفات التي تباع لمعامل إعادة التدوير، ويمارسه كبار وصغار وحتى نساء، لكن الأطفال يشكلون العدد الأكبر».

يضيف: «بالطبع، السبب الرئيسي في انتشار هذا العمل هو الفقر، وقلة فرص الحصول على المال، وربما انعدامها، إضافة إلى وجود نازحين كثيرين، بعضهم بلا معيل أو سند. كما تراجع دور الجمعيات الخيرية في دعم المحتاجين، علماً أن لا مردود كبيراً للعمل في جمع مخلفات القمامة، لكنه يساهم في إعالة العاملين فيه».

ويلفت عبد الله إلى أن «غياب مؤسسات الدولة عن رعاية الأطفال وتسرّبهم من المدارس عززا انتشار هذا العمل»، معبراً عن حزنه على الواقع المستجد الذي «لم يكن أمراً مألوفاً قبل سنوات، لكن الحرب أنهكت الجميع».

ويواجه مزاولو هذا العمل ظروفاً صعبة، بينها ارتفاع درجة الحرارة في الصيف وانخفاضها الشديد في فصل الشتاء. ويتعرضون للإصابة بأمراض معدية خطرة بسبب البحث في القمامة عن مواد تمكن إعادة تدويرها، مثل مخلفات البلاستيك والكرتون. وهم قد ينقلون هذه الأمراض إلى عائلاتهم.

لم يتجاوز فاروق المقيم في مدينة جبلة جنوب اللاذقية، والذي يزاول هذا العمل، الـ16 من العمر. يقول لـ«العربي الجديد»: «ما دفعني لهذا العمل هو غياب الفرص وعدم توفر مبلغ مالي يسمح لي بأن أفتح مشروعاً خاصاً. يعمل والدي في الإنشاءات، وأنا أساعده من خلال عملي في تأمين لوازم المنزل، علماً أن المردود اليومي لعملي لا يتجاوز 1000 ليرة سورية (30 سنتاً) يومياً، لكن تلبية مصاريف الحياة تجبرني على مزاولته، لذا آمل في أن أعثر على غيره». وعن أسلوبه في العمل، يوضح فاروق أنه يستعمل خطافاً صنعه من قضيب معدني، كي يستطيع تفحص الحاوية ويعرف ماذا يستطيع أن ينتشل منها، مشيراً إلى أنه يعمل غالباً بلا ارتداء قفازات لأن ثمنها مرتفع، ويعاني من الروائح الكريهة التي يجبر على تحملها.

ويشرح: «بعد البحث والتنقيب، أجرّ العربة إلى حاوية ثانية، كي أعيد الكرّة مجدداً عبر قلب أكياس النايلون وجمع بقايا صحون مصنوعة من كرتون، وعبوات بلاستيك. أحياناً أفكر أن ما قد ينقذني من الفقر هو العثور على كنز أو مبلغ مالي ضخم موضوع في حقيبة توجد أسفل الحاوية، ثم أقول في نفسي إنها مجرد أحلام لا أكثر».

لا شك في أن معظم العاملين في جمع النفايات من أبناء أحياء فقيرة في مدينتي اللاذقية وجبلة. ويحدد الناشط الإعلامي حسام جبلاوي لـ«العربي الجديد» أن المناطق الشعبية الفقيرة في جبلة هي حي الفيض الشعبي الذي يقع جنوبها وتسكنه غالبية من النازحين والفقراء، وحي الصليبة. أما في مدينة اللاذقية، فهناك حي الرمل الجنوبي الفقير جداً وحي الطابيات.

ويؤكد جبلاوي أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً يشكلون القسم الأكبر من ممارسي هذا العمل، في وقت يواجهون قلة فرص العمل في مهن أخرى، قد لا تمنحهم أيضاً دخلاً أفضل بسبب عمرهم الصغير الذي يحتم دفع أجور قليلة لهم لا تسمح بتوفيرهم المساعدات المطلوبة لعائلاتهم.

ويشير إلى أن «المدارس والمسؤولين في محافظة اللاذقية لا يسألون عن الأطفال المتسربين ولا يتابعون أحوالهم وأوضاعهم، في حين أن العمل في جمع القمامة قد يساعد الأطفال الفقراء، لأنهم يزاولونه قرب مناطقهم حيث تتوافر معامل لإعادة التدوير التي تأخذ ما يجمعونه».

آلام جسدية... وتمييز

يفقد الأطفال الذين يجمعون النفايات الحق في التعليم، علماً أن دفعهم العربات يتسبب في أوجاع وإصابات جسدية لهم قد تصبح دائمة، لأنه لا يتناسب مع أعمارهم. أيضاً، هذا العمل يجلب تأثيرات سلبية اجتماعية كبيرة، باعتباره غير منتشر في سورية. من هنا، يُنظر إلى الأطفال العاملين فيه نظرة تمييزية.

تحقيق

بيوت رام الله القديمة

سجال مستمرّ حول تحويلها إلى مطاعم

تكثر ظاهرة تحويل البيوت التراثية إلى مطاعم أو مشاريع استثمارية أخرى، الأمر الذي يرفضه كثيرون حرصاً على الحفاظ على طابعها التراثي.

أحد البيوت القديمة في رام الله (العربي الجديد)

رام الله ـ **فاطمة مشعلة**

لم ينحصر تأثير الحياة العصرية على الإنسان فحسب، بل شمل البيوت الذي تغير طرازها المعماري الشعبي القديم. وعمد الكثير من أصحاب البيوت القديمة إلى الاستفادة منها من خلال تحويلها إلى مشاريع تجارية كمطاعم ذات أسعار مرتفعة لا تتناسب وطابع تلك البيوت القديمة، وإن كان آخرون يعتبرون أنها تعكس قيمة المكان التراثية والمعمارية. يقول المصور الصحافي الذي يعمل على توثيق التراث الشعبي، أسامة السلوادي، لـ«العربي الجديد»: «باتت غالبية البيوت القديمة تُهدم أو تتحول إلى مطاعم. وبعض أصحاب المنازل يستغلون مسألة ملكيتهم الخاصة للمنزل لتحويله إلى مطعم غير آبهين بأنهم يعبثون بالفضاء العام. ظاهرة تعدت مدينتي رام الله والبيرة، وبدأت تنسحب على القرى القريبة». ويرى أنه «يمكن تحويل البيوت القديمة إلى مزارات ثقافية أو زراعية على سبيل المثال»، متسائلاً: «لماذا نتمسّك بفكرة المطعم دون غيره؟». يضيف السلوادي: «للأسف، نشهد محواً ممنهجاً لتراثنا الفلسطيني في أحيائنا وبيوتنا. ونجد ألف حجة للحفاظ عليه من خلال تحويله إلى مطعم. غيّرنا الاستعمال الأساسي للبيوت القديمة بهدف الربح التجاري». ويقول إن «تغيير نمط استعمال البيوت القديمة لا يساعد في الحفاظ عليها. الهدف من زيارة المطاعم هو تناول الطعام فقط وليس التعرف على أركان المكان».

مطاعم بنكهة تراثية

قبل أقل من عام، افتتح الشاب محمد أبو عواد مطعمه الخاص في مدينة البيرة في رام الله التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري النحاسي، وقد سماه «بيت جدي» باعتبار أن المنزل كان لإحدى عائلات مدينة البيرة التي تسكن خارج فلسطين. ويؤكد أن فكرة استثمار المنزل كبير المساحة والمكون من طبقتين لا تؤثر على أصالة المكان الذي كان منزلاً في الأساس. ويوضح أبو عواد لـ«العربي الجديد» أنه «يصل عمر المنزل إلى نحو 140 عاماً، ويحمل الرقم 38 بحسب سجلات بلدية البيرة، وقد حرصت على الحفاظ على الطراز المعماري للبيت ومحتوياته بعد تحويله إلى مطعم، منها موقد الحطب الحجري (الروزنا)».
ويؤكد أبو عواد أن جزءاً من المنزل أو المطعم بقي مسكناً لإحدى العائلات المستأجرة من العائلة المالكة، في وقت يتمتع الزوار بتفاصيل تراثية مهمة موجودة في الساحة المتبقية من المطعم. «لا أسعى إلى تغيير ملامح المنزل حتى لو صار مطعماً» وعادة ما يتجول رواد المطعم في أوروقته عند الزيارة، ويطرحون الأسئلة علينا للتعرف على أسماء الشواهد المعمارية الموجودة، بحسب أبو عواد.

تشويه البيوت القديمة

يرى ناشطون أن قائمة الأسعار الباهظة في بعض الأحيان للأطباق المقدمة في البيوت القديمة والتراثية، التي تحولت إلى مطاعم، هي أحد أشكال التشويه الذي طاول البيوت القديمة، بل ونسف صبغة البساطة التي طبعت الحياة في تلك البيوت على مدى سنوات طويلة. تقول فيحاء عيسى لـ«العربي الجديد» إنها ترفض تناول طعام سعره مرتفع في البيوت القديمة التي تحولت إلى مطاعم. برأيها، هذا معارض لمفهوم البساطة الذي قام عليه البيت القديم بالأساس. قبل سنوات عدة، هدم أحد المنازل القديمة في مدينة رام الله وسط الضفة الغربية، واختار رجل الأعمال المعروف أسامة خلف، وهو ابن إحدى العائلات الأصلية للمدينة، جمع أحجار هذا المنزل وبعض توابعه المعمارية مثل البلاط القديم، وإعادة بنائه على شكل مطعم افتتحه في نهاية شارع السهل وسط رام الله التحتا، أي البلدة القديمة لرام الله، حيث تنتشر البيوت القديمة التي تحول جزء منها إلى محال تجارية ومطاعم، منها شعبية وأخرى حديثة، تعتمد غالبيتها النمط المعماري البسيط، أي المكون من غرف صغيرة مع علية وربما حوش (شبه حظيرة توضع فيها الدواب) ورواية (مخزن أطعمة الدواب). يقول خلف لـ«العربي الجديد»: «أؤيد تحويل البيوت القديمة إلى مطاعم، إذ يحافظ ذلك على البيوت القديمة»، لافتاً إلى أن «قائمة الطعام والشراب لدينا في المطعم لا يمكن وصفها بباهظة الثمن، ولا بد من الأخذ في الاعتبار كلفة الصيانة العالية للبيت القديم، وهي أعلى بكثير من الاعتناء بأي بيت آخر».

آراء مختلفة

من جهتها، تقول خولة العوادة، لـ«العربي الجديد»: «من الطبيعي أن يكون سعر الخدمات المقدمة مرتفعاً في بعض المطاعم القديمة، إذ إن فكرة تحويلها إلى مطعم وترميمها تعني أن ثمة تكاليف مضاعفة أمام صاحب المشروع. كما أن مرتاد المطعم يعرف مسبقاً أنه أمام فرصة لاستعادة ذكريات وتخيل حياة من كانوا في البيت القديم، وهذا ما يوفره المطعم وليس أي مكان آخر. لذلك، من الطبيعي أن تكون أسعار الماكولات مضاعفة». في المقابل، ترفض ثروت عبد العزيز، ما سبق، وتقول لـ«العربي الجديد»: «إذا كانت فكرة تحويل بيوتنا إلى مشاريع تجارية ومطاعم مجدية، فلنسع إلى تحويل بيت جدتي إلى مخبز، ولنرفع سعر الرغيف فيه». أما ضحى جرار، فتقول: «لا يُعقل أن تتناول أربع قطع من الجبن المقلي بقيمة 30 شيكل (نحو 10 دولارات) لمجرد أنك تتناوله في مكان قديم»، في إشارة إلى بعض المطاعم القديمة في بلدة بيرزيت شمال رام الله، التي تتميز بطرازها المعماري.
قبل نحو عامين، افتتح الممثل والمخرج المسرحي فادي الغول مقهى «سفر» (الاسم الفني للغول) في قلب رام الله التحتا، كمحاولة لنقل عمله الفني إلى مكان جديد والحفاظ على الطراز المعماري القديم وعدم هجره، كما يقول لـ«العربي الجديد». ويؤكد أن «فكرة تحويل جزء من البيوت القديمة إلى مقاه أو مطاعم من شأنها الحفاظ على البيوت القديمة من الهجران والخراب. وإذا ما أردنا الحفاظ على هذه البيوت، فإن ذلك يصح في دولة تتمتع بالميزانية الكافية وتحرص على حماية الثقافة والتراث، وليس هذا حال فلسطين. ويمكننا ملاحظة أن عدد البيوت التي تحول إلى مطاعم أو مشروع تجاري محدود».
رمم الغول غرفة قديمة وصغيرة وسط رام الله التحتا وحولها إلى مقهى ثقافي، واستطاع إضافة ما يُشبه «العلية» لجذب المزيد من الزوار والاستفادة منه في أنشطة مسرحية ثقافية، واستقطاب كافة فئات المجتمع وخصوصاً الشباب.

السلوادي: تحويل البيوت التراثية إلى مطاعم ينهي شكل الحياة القديمة

هدم النمط المعماري

ينهي تحويل البيوت التراثية إلى مطاعم شكل الحياة القديمة بصفتها مكوناً ثقافياً مهماً في تركيبة الموروث الفلسطيني في البيوت ومنها الاحواش التي تضم، بحسب المصور الصحافي ومؤلف التراث الشعبي اسامة السلوادي، اشجار الحمضيات والاوزيات واحواض النباتات العطرية. ويقول إن «تحويل البيت إلى مطعم يهدم النمط المعماري والاجتماعي والاقتصادي لاحياء باكملها».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أكاديميا

جامعات عربية بالمئات

زهير هواري

ما دمنا قد توقفنا عند الجامعات في لبنان بأوضاعها المتعثرة لأسباب وعوامل بنائية وغير بنائية، من الأجدى تقديم صورة إجمالية عن الجامعات العربية. هنا نتحدّث عن مئات مؤسسات التعليم العالي، سواء أكانت خاصة أو رسمية. وبالطبع عن ملايين الطلاب في شتى الاختصاصات ومجالات الدراسة العلمية أو الإنسانية.
ومن البديهي أن نحصر متابعتنا في موضوع واحد هو الامتحانات وما سبقها وما يليها. إذ من المعروف أن معظم الجامعات لا تفرض على طلابها نوعاً محدّداً من الامتحانات، هو الكلاسيكي المعروف. فعملية التقييم لديها أكثر اتساعاً من مجرد الدخول إلى القاعة في يوم أو أيام محددة، والإجابة عن أسئلة مطروحة من أستاذ أو أساتذة المادة. إذ تدخل في عملية الامتحان المشاريع، سواء أكانت مشاريع تخرج أو فصلية وحتى صفية. كذلك يدخل ضمن علامات التقييم الأداء الحقلي أو المعملي.
بالطبع هناك رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة (أو الماجستير) وأطروحة الدكتوراه مع ما يرافقهما من أوراق وأبحاث ونشريات تمهيدية. وعلى كل منها علامات تبعاً لما تقرره الإدارة الأكاديمية. حتى إن العديد من الجامعات باتت تصل العلامات هذه فيها إلى ما مجموعه 60 أو 70 في المائة من التقدير النهائي، متجاوزة مبدأ الامتحان كمقرر، وحصره بنسبة لا تزيد كثيراً عن 30 إلى 40 في المائة فقط. مع ذلك يظل الامتحان ذا وزن راجح. والآن لنرى كيف تعاطت العديد من الجامعات العربية مع الظروف المفروضة، باعتبار أن متابعتها على العموم تتطلّب دراسات وأبحاثاً تفصيلية، لا بد من أن يشارك فيها عشرات وميات الباحثين الأكاديميين بالنظر لتنوع وتعدد التجارب.
ففي جميع أنحاء المنطقة العربية، عمل الأكاديميون جاهدين على تقييم الطلاب مع اقتراب نهاية الفصل الدراسي الثاني، الذي اعتمد التعليم عن بُعد بسبب انتشار وباء كوفيد-19. ترافق ذلك مع التخطيط لكيفية إعادة فتح الجامعات المغلقة. وقد ارتبط هذا التقييم أصلاً مع الانتقال الاضطراري إلى التعليم عن بُعد. في الدول والمجتمعات التي كانت تملك رصيداً مرتفعاً في امتلاك الأجهزة الرقمية وشبكات الإنترنت السريعة والتعامل معها، سارت الأمور على نحو طبيعي تقريباً. ولم تظهر عقبات مستعصية. ومثل هذا الاستنتاج ينطبق بشكل رئيسي على الدول الخليجية ذات المستوى المرتفع من الدخل والرقمنة العامة والخاصة على حد سواء.
أما في الدول التي تعاني من مستويات متدنّية على صعيد هذا الدخول، وصعوبات حكومية في سد النقص الحاصل، فبدت المشكلة أكثر تعقيداً، ما دفع بالعديد منها نحو العودة إلى شاشات التلفزة باعتبارها الخيار الوحيد المتاح عن الإفادة من تكنولوجيا الإنترنت، وما يرتبط بها من تجهيزات ملائمة. أما في الدول التي تعاني من أوضاع أمنية وخدماتية مضطربة فبدت الخيارات بالغة الصعوبة، ما يجعل الحلول عبارة عن مبادرات فردية أو موضعية في أحسن الأحوال.

(باحث وأكاديمي)

«مستقبل العمل»: ساعات أقل وفراغ أكبر

أصحاب العمل معنيون برفاه العمال (مارك كيرييون/ Getty)

يتناول تقرير نشره موقع «سترايتز تايمز» حقيقة عدم رضا الناس عن نمط عملهم ومقدار الإرهاق الذي يصيبهم من ممارسته، وصولاً حتى إلى رفض فكرة أن محاولتهم إثبات قيمتهم الذاتية وقدراتهم للآخرين تنحصر في مجرد قيامهم بعمل ما. وينقل عن خبراء قولهم إن «عدم الرضا والإرهاق على نطاق واسع واكبا مرحلة ما قبل انتشار وباء كورونا، لكن مساحة تتوافر الآن لإعادة تصوّر كيف يتناسب العمل مع متطلبات الحياة الجديدة، بعد استئناف الملايين أعمالهم إثر نحو عامين من البطالة الجماعية، أو العمل من المنزل».
ويتحدث هؤلاء عن «ضرورة اعتماد هيكل أخلاقي جديد في العمل يتخطى مهمة كسب لقمة العيش إلى البحث عن الكرامة والحق في الاعتماد على المجتمع والتمتع بفوائده، علماً أن العمل لا يرقى في كثير من الأحيان إلى مستوى هذه المثل، رغم أن وجود الوظيفة أو عدمها لا يحدد فعلياً القيمة البشرية للشخص».
ويجادل الخبراء بأن «أشخاصاً يعملون في السجون والمسالخ وحقول النفط يعانون من أذى معنوي واضطراب ما بعد الصدمة، ما يناقض فكرة أن كل عمل يبني الشخصية، فبعض الأعمال تلحق أذى بطرق خفية وخبيثة، وتخلق أخرى ضغوطاً بسبب محاولة التكيّف مع ما يريده أصحاب العمل. وحين تتعارض هذه الضغوط مع الاحتياجات البشرية والرفاهية قد يصاب الناس بإرهاق وياس». ويطالب هؤلاء بـ«الحدّ من الآثار الأخلاقية السلبية للعمل عبر يصيبهم من ممارسته، وصولاً حتى عمل مدته ست ساعات بدلاً خفض في الأجور، وأن يتعامل أصحاب العمل مع فكرة تعريض عدد أقل من الأشخاص لإجهاد ولإضعاف قدراتهم خلال تأديتهم وظائفهم».
تضيف: «يجب أن تشمل رؤية العمل الأقل منح المزيد من أوقات الفراغ للموظفين وتسهيل استعادتهم أنشطة مادب العشاء وحفلات الموسيقى واللقاءات الشخصية والعبادة الدينية التي تدور حولها عجلة الحياة، فليس الغرض من حياة الإنسان إرهاق الأجساد، والغرق في رسائل بريد إلكترونية تافهة. وركائز وسياسات الرؤية الجديدة للعمل تشكل مجرد وسائل لدعم توفير رعاية أفضل لمواهب الموظفين، أو إيجاد إطار مناسب لكسبهم الراحة مع من يحبون». وتشير ويكس إلى أن «الهدف هو إخضاع العمل للحياة التي تحتاج أيضاً إلى تضامن رب العمل، واعترافه بأن مصالحه قد تلتقي مع مصالح الموظفين في تجنيبهم الحياة البائسة. ونحن نعلم أن تهديد العمل لازدهار الناس قائم وموجود، لكن تطبيق فضائل الهيكل الأخلاقي أمر ممكن، وقد لا يؤثر على الإنتاجية».

(كمال حنا)

سكان مناطق النفط الليبية ينتظرون «الحياة»

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يعيش سكان مناطق الواحات الليبية وسط انتشار واسع للتلوث الناتج من تسرّبات حقول النفط ومصافيها التي تتواجد في أماكن غير بعيدة عن الأحياء، خصوصاً في مناطق جالو وأوجلة، وتلك في الهلال النفطي القريبة من موانئ التصدير (وسط).
وتعهدت حكومة الوحدة الوطنية أخيراً ببحث مشاكل هذه المناطق، وبينها التلوث النفطي، وإطلاق مشاريع لتنميتها، علماً أن وفداً من ممثلي أهالي منطقتي الهلال النفطي والواحات ناقش مع رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة في طرابلس العراقيل التي تواجه بلداتهم على صعيد التلوث البيئي، ووضع الشباب والوظائف. ونقل الوفد عن الدبيبة حرصه على إيجاد حلول في إطار برنامج الحكومة لـ«عودة الحياة» الذي أطلقته في عدد من المناطق.
وبعد اللقاء، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط إطلاق مشروع لمراقبة التلوث وإجراء تحاليل بيئية في منطقة الواحات، مؤكدة أن هذا المشروع «يوجه رسالة صريحة لأهالي المنطقة تفيد بأننا نخضع بلداتهم لاختبارات تهدف إلى معالجة الآثار السلبية لعمليات استخراج النفط».
ووصفت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان أصدرته هذا المشروع بأنه «الأكثر أهمية في عملياتها، ويثبت اهتمامنا البالغ بالبيئة وبحمايتها». ورجحت أن يبدأ المشروع قريباً في تنفيذ كل الاختبارات البيئية التي تهم كل مناطق العمليات النفطية.
وأوضحت المؤسسة أنها اتخذت منذ عام 2012 حزمة إجراءات للعمل على تحسين الوضع البيئي في كل مناطق عملياتها، وبينها مشاريع تقليل الغازات المنبعثة، وتقليل برك المعالجة للنفط. لكن خليفة المجبري، أحد سكان جالو بمنطقة الواحات، يؤكد لـ«العربي الجديد» أن «لا شيء يثبت حقيقة مشاريع المؤسسة على أرض الواقع، إذ لا يزال سكان الواحات يعانون من آثار التلوث».
ورغم أن حقول نفط ليبية مثل الشرارة والفيل بعيدة عن المناطق السكنية، تنتج حقول الواحات وحوض النفط ملايين براميل النفط في محاذاة مناطق آهلة بالسكان، لا سيما في جالو وأجخرة وزلة ومرادة وغيرها.
ويوضح المجبري أن «مزارع جالو الأكثر شهرة في ليبيا في إنتاج التمور والطماطم وأصناف زراعية متعددة أخرى، تعاني من جفاف حاد منذ سنوات بتأثير تزايد معدلات التلوث النفطي في الهواء. كما انتشرت فيها أمراض لم نعرفها سابقاً مثل السرطان، وتعرضت النساء لحالات إجهاض كثيرة، ما يجعل الناس أكثر اقتناعاً اليوم بأن هذه الظواهر المرضية سببها التلوث النفطي الذي يمكن لأي شخص يعبر منطقة الواحات أن يلاحظه بوضوح وسهولة في الهواء».
ويتابع: «التقى الأهالي مرات وفوداً حكومية وممثلين للمؤسسة الوطنية النفط، ونقلوا لهم شكاوى كثيرة عن استمرار تسرّب مخلفات النفط الى داخل الأحياء السكنية أو جوارها، وتشكيلها إنشاء صناديق لإعمار ودعم مناطق النفط تموّل من خلال حسم نسبة من كل برميل نفط يستخرج من هذه المناطق، مشدداً على أن حل مشكلة التلوث البيئي «ستكون إحدى أهم أولويات البلدية في حال إنشاء صندوق الإعمار». في المقابل، لا يرى المهندس في شركة الواحة النفطية المبروك غويلة، في حديثه لـ«العربي الجديد» وجود حل واقعي لأزمة التلوث النفطي إلا في حال عادت الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال النفط، لأنها تملك الإمكانات والتقنيات اللازمة التي لا تتوافر لدى القطاع المحلي، علماً أن بنود عقود عملها في ليبيا تلزمها إنشاء مشاريع لتنمية مناطق استخراج النفط يمكن أن يُطلب عبرها حل أزمة التلوث».
وتتحدث تقارير إعلامية تتناول قضية التلوث البيئي في مناطق النفط عن معاناة السكان من التداعيات الصحية للتلوث، وبينها انتشار أمراض حساسية جلدية وأنواع من السرطانات، خصوصاً سرطان الجلد، وأيضاً عن الأضرار التي تخلفها شاحنات وصهاريج شركات النفط على شبكات النقل، وتلك المرتبطة بالمزروعات والنباتات والحبوب التي تنتجها هذه المناطق.

أطلقت المؤسسة الوطنية للنفط مشروع مختبر لمراقبة التلوث في منطقة الواحات

تسرّبات النفط خلقت بركاً ملوثة وسط احياء سكنية (Getty)

حليب الأم: جدال حول توسع التجارة

يبدو أنّ الشركات المتخصصة بتوفير حليب الأمهات باتت أكثر اهتماماً بتوسيع تجارتها، ما يثير مخاوف تتعلق بالجانب الأخلاقي لذلك

لندن ـ **العربي الجديد**

خلال السنوات الماضية، زاد الطلب على حليب الأم، وباتت فئات كبيرة من الناس تعمد إلى شراء حليب الثدي بدلاً من الحليب الصناعي، أمرٌ قد يكون مقبولاً من الناحية الطبية والأخلاقية، طالما كان الهدف من الشركات التي تزوّد المستهلكين بحليب الأم تقديم خدمات صحية. إلا أن الأمر قد يتحول إلى معضلة أخلاقية، في ظلّ سعي الشركات المتخصصة في تقديم حليب الأم إلى الجمهور إلى زيادة أرباحها، من دون الاهتمام بالصحة الجسدية والنفسية للأمهات اللواتي يبعن حليبهن، بحسب ما توصلت إليه معدّة تقرير نشر في مجلة «ذا كونفرزيشن» بنسختها البريطانية، بيث دالي. وبحسب التقرير، زاد الطلب على حليب الأم من قبل الشركات نظراً إلى ارتفاع الطلب عليه من قبل الجمهور، على سبيل المثال لا الحصر، بات لاعبو كمال الأجسام ومجموعة «الأكل النظيف» (الأغذية غير المعالجة الطازجة) يعتمدون على استخدام حليب الأم كبديل غذائي. ونتيجة لذلك، باتت هذه التجارة رابحة جداً في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تنتج إحدى الشركات لتصنيع حليب الأم ست زجاجات بحجم 50 ميليلتراً في مقابل 45 جنيهاً إسترلينياً (نحو 62 دولاراً).
أسباب عدّة تُشجّع الشركات التي تنتج منتجات حليب الأم في مختلف أنحاء العالم، بما فيها الهند وكمبوديا والولايات المتحدة وإنكلترا، على زيادة حجم تجارتها. وبحسب التقرير، فإنّ تعاظم أرباح هذه الشركات يعود بالدرجة الأولى إلى أن الفئة المستهلكة لحليب الأم لم تعد تقتصر على الأفراد، بل تشمل مقدمي الرعاية الصحية والمستشفيات.
من جهة أخرى، لا يمكن بيع هذا المنتج بشكل غير قانوني، أي الترويج له من دون الالتزام بمعايير طبية معينة، إذ إنّ بيع الحليب بشكل غير رسمي يشكل خطراً على المستهلك، سواء كان رضيعاً أو بالغاً، لأنّ الحليب يمكن أن ينقل الفيروسات والبكتيريا. وتروج هذه الشركات لنفسها كبديل أفضل للسوق غير الرسمي لأنها تختبر الحليب وتعالجه لتقليل مخاطر الأمراض التي تنقلها الأغذية.

مخاطر عدة

ومع سعي الشركات لتنمية أعمالها، من المرجح أن تتطلع بشكل متزايد إلى عقود أكثر استقراراً وطويلة الأجل مع كيانات أكبر، مثل هيئة الخدمات الصحية الوطنية (NHS) في إنكلترا، وهو أمر بالغ الأهمية والخطورة. وبحسب معدة التقرير، قد يؤدي تودد الشركات إلى مقدمي الرعاية الصحية ليصبحوا موردين إلى زيادة تكاليف نظام الرعاية الصحية مع خلق معضلات أخلاقية. ففي حال انتقلت الأمهات من التبرع بالحليب للخدمات الصحية الوطنية وبنوك الحليب إلى التبرع للشركات، فإنّ الأثر الطبيعي هو دفع مقدمي الرعاية الصحية إلى اللجوء إلى مثل هذه العقود لتوفير الحليب في خدماتهم ومجتمعاتهم.

استغلال للنساء

وتذكر العديد من هذه الشركات أن هؤلاء النساء اللواتي يقدمن الحليب يقمن بذلك بصفتهن «متبرعات»، ما يعني أنهن لا يحصلن على بدل مادي أو يتم توظيفهن من قبل شركة. وإذ ترى الشركات أن المرأة من الطبقة المتوسطة هي «مانحة نموذجية»، تشير الأبحاث إلى أنه ليس من الواضح ما إذا كان الحليب الذي تحصل عليه الشركات تتبرع به نساء من المجتمعات الفقيرة، وغالباً في البلدان النامية أو المجتمعات المهمشة، واللواتي يُدفع لهن مقابل الحليب، ما يعني استغلال الفقيرات. وفي وقت صمّمت أنظمة التبرع لتجنب الاستغلال التجاري لأجساد النساء، فإنّ هناك مخاوف حقيقية من أننا ننخرط الآن في تسليع مادة تنتجها النساء.

بنك لحليب الأمهات (سيرغي بوبيليف/ Getty)

صمّمت أنظمة التبرع لتجنب الاستغلال التجاري لأجساد النساء

الضغ من أجل الربح

وفي الوقت الذي قد يزيد فيه تسويق منتجات الحليب وبرامج التبرّع، من المحتمل أن تكون هناك حاجة لتوظيف النساء للضغ بموجب عقود عمل على المدى الطويل لخلق إمدادات أكثر استقراراً. مع ذلك، قد تكون النتيجة أن تضغ النساء من أجل الربح. ويحدث الأمر في جميع أنحاء العالم، ما أدى إلى مشكلات على غرار ضغ النساء أكثر مما يفعلن لتلبية مطالب الشركة، أو حتى تحويل التغذية عن أطفالهن. هذه المخاوف بشأن ممارسات الدفع والتوظيف ساهمت في خلق نشاط مجتمعي في الولايات المتحدة، وقادت كمبوديا إلى فرض حظر كامل على المبيعات إلى الولايات المتحدة.
تجدر الإشارة إلى أن منظمتي الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» والصحة العالمية تؤكدان أن الرضاعة الطبيعية هي حجر الزاوية في بقاء الرضع والأطفال الصغار على قيد الحياة، وهي المصدر الأفضل لتغذية الرضيع، وتعزيز نمو دماغه، فضلاً عن الفوائد الأخرى التي تستمر مدى الحياة لدى كل من الأم والطفل.

تظاهرة مطالبة بنزع السلاح النووي في برلين

عرض لصاروخ 9M729 في موسكو

امستردام تستذكر كارثة هيروشيما النووية

البيرو تطلق حملات للتخلص من الأسلحة

نزع السلاح

أسبوع توعية للحد من العنف والحروب

يأتي أسبوع نزع السلاح (24 - 30 أكتوبر/ تشرين الأول)، في الوقت الذي يعيش فيه العالم الكثير من الحروب. والنتيجة هي المزيد من العنف والموت والفقر وغيرها من التداعيات والأزمات. ويقول الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إنه يجب إعادة نزع السلاح إلى صميم جهودنا المشتركة من أجل السلام والأمن. ويُراد من أسبوع نزع السلاح تعزيز الوعي وتحسين الفهم بقضايا نزع السلاح وأهميتها الشاملة. وتبدأ فعاليات الأسبوع من 24 أكتوبر/ تشرين الأول، وهي الذكرى السنوية لتأسيس الأمم المتحدة، وتتواصل لأسبوع كامل. وبحسب الأمم المتحدة، سعت البلاد على مر التاريخ إلى نزع السلاح لبناء عالم أكثر أماناً وحماية الناس من الأذى. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، أدت الجهود المبذولة لنزع السلاح ولتحديد الأسلحة دوراً حاسماً في منع الأزمات والصراعات المسلحة وإنهائها. وتُحَلُّ المشاكل ويُحَدُّ من التوترات والمخاطر المتزايدة من خلال الحوار السياسي الجاد والمفاوضات بدلاً من استخدام الأسلحة. وعلى الرغم من كل ما سبق، ما زالت أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، مصدر قلق رئيسي نظراً لقوتها التدميرية ولتهديدها البشرية جمعاء. ويهدد التراكم المفرط للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، في حين يهدد استخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة في المناطق المأهولة المدنيين.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، Getty)

ناشطون في نيويورك يطالبون بعالم خال من السلاح النووي والانبعاثات الكربونية

مقاتل يتخلى عن سلاحه في ابيدجان

مبادرة لتسليم السلاح للدولة في كولومبيا